

لا بد من تعريفا او تعريف الكوثر الحق انما لم يكن طبيعيا كمنه  
او ملازمه تعريفه في ذاته او لا بد من تعريفه في نفس الامر  
او لا بد من تعريفه في ذاته او لا بد من تعريفه في نفس الامر

وان لم يكن منها حازان يكون حصوله في مكان معين من فاعله فان  
الاشياء من لوازم وجود الجسم والاشياء تحقق الثاني في وجود  
شيء بدون تحقق الثاني فيما هو لازم وجوده فالفاعل اذا وجد  
الجسم او جوده في مكان معين للعالم قلت هذا وارد على القائل  
بان المكان هو الوجود الثاني هو السطح فلان يمنع ان الاشياء  
من لوازم وجود الجسم في الفاعل ود وارد عليها ان تحل جسم  
مع طبعه وان كانت هناك في النفس نظرا الى ذات الجسم كنهها  
ان يكون مستقيما حسب نفس الفاعل فاستثنى الاستدلال  
به على ان الجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل عدل ان لم يكن  
طبيعيا على ذلك التقدير الذي يطابق الواقع والاحوال  
يكون جسم ما حيزان طبيعيا ان لو كان له حيزان طبيعيات  
فان حصل في احدهما وجب مع طبعه فان كانا ان يطلبا  
الثاني والاول فان طلب الثاني يلزم ان يكون الحيز الاول الذي  
حصل فيه طبيعيا ان يهاوي عن طلبه لمعه وقد فرضنا طبيعيا  
هذه وان لم يكن طلبا لثالث يلزم ان يكون الحيز الثاني طبيعيا  
لاني ليس طلبا احدهما على وطبعه وقد فرضنا طبيعيا هـ  
اورد عليه بان عدم الطبع كان سبب انه وجد مكانا طبيعيا

فان كان الجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل عدل ان لم يكن  
طبيعيا على ذلك التقدير الذي يطابق الواقع والاحوال  
يكون جسم ما حيزان طبيعيا ان لو كان له حيزان طبيعيات  
فان حصل في احدهما وجب مع طبعه فان كانا ان يطلبا  
الثاني والاول فان طلب الثاني يلزم ان يكون الحيز الاول الذي  
حصل فيه طبيعيا ان يهاوي عن طلبه لمعه وقد فرضنا طبيعيا  
هذه وان لم يكن طلبا لثالث يلزم ان يكون الحيز الثاني طبيعيا  
لاني ليس طلبا احدهما على وطبعه وقد فرضنا طبيعيا هـ  
اورد عليه بان عدم الطبع كان سبب انه وجد مكانا طبيعيا

انه البدهج فيكون هذا المكان طبيعيا لانه طلب الكفاة فانيكون  
اذا لم يكن واجدا للمكان هو مطلوبه وجب لشرح هذا المكان لو وجد  
لجسم حيزان طبيعيا فانما يحصل فيها معا وفي احدهما ولا  
يحصل في شيء منها والمكان بط الاما الاول حفظ واما الثاني فلان  
المص والى الثالث فلان ح اما ان لا يكون على ستمت الحيزين او يكون  
عليه واما ان يتوسطهما او يقع بينهما فحده فعل الاول  
يلزم فيه طبعها لاجتهن مختلفين وضوع وعلى الثالث  
ميل لاجتهها لطبقا فاذا وصل الفرضين معا على القسم الثاني  
وقد تبين بطلانها وقولها لاجته لاقام كلام المص لاجته التطويل  
فان حصل له لو كان جسم حيزان طبيعيا لامن حصوله في احدهما  
والثاني بطاذا يلزم على تقدير وقوعه الخلف وكذا المقدم بط  
**فصل** في الشكل كالجسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل  
متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل  
طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما قرر واما كل متناه فهو متشكل  
فانه يحيط به جود واحد او جود فيكون متشكلا قد مر ما فيه  
فتذكر واما فلنا ان الشكل فله شكل طبيعي لانه لو فرضنا ارتفاع  
العواسر اذ لا امور الخارجية كان على شكل معين

فان كان الجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل عدل ان لم يكن  
طبيعيا على ذلك التقدير الذي يطابق الواقع والاحوال  
يكون جسم ما حيزان طبيعيا ان لو كان له حيزان طبيعيات  
فان حصل في احدهما وجب مع طبعه فان كانا ان يطلبا  
الثاني والاول فان طلب الثاني يلزم ان يكون الحيز الاول الذي  
حصل فيه طبيعيا ان يهاوي عن طلبه لمعه وقد فرضنا طبيعيا  
هذه وان لم يكن طلبا لثالث يلزم ان يكون الحيز الثاني طبيعيا  
لاني ليس طلبا احدهما على وطبعه وقد فرضنا طبيعيا هـ  
اورد عليه بان عدم الطبع كان سبب انه وجد مكانا طبيعيا